المصدر : المصور
التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠١

قراءة فى خريطة البطالة

بقلم: مكرم محمد أحمد

ربما يكون أمرا واجباً، أن نحمد لحكومة الدكتور عاطف عبيد شجاعتها فى اقتحام مشكلة البطالة وعزمها على تخفيف حدة المشكلة..، وقد تفاقمت آثارها الاجتماعية إلى حد أن أصبحت الهم الأساسى لكل بيت مصرى، انتهى أولاده من تعليمهم، لكنهم لايزالون عبئا على رب الأسرة ، لأنهم لم يجدوا فرصة العمل المناسب التى تمكنهم من تدبير أمور حياتهم على نحو مستقل.

لكن هذا التدفق الضخم على طلب الوظائف التي أعلنتها الحكومة، والذى وصل إلى حدود خمسة ملايين طالب للوظيفة، بما يعادل سبعة أضعاف حجم الوظائف التى وعدت الحكومة بتدبيرها يثير أكثر من مشكلة وأكثر من سؤال، ويستدعى عدداً مهما من القضايا، أصبح من العسير أرجاؤها أو إهدارها، أو السكوت عن آثارها السلبية على مجمل أداء العمل الوطنى!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

صحيح أن هذا الحجم الضخم من طالبى العمل لايعكس الحجم الحقيقى لمشكلة البطالة، لأن جزءا مهما من طالبى الوظائف يعملون بالفعل فى وظائف وأعمال فى القطاع الخاص، ربما تدر دخلا أكبر من دخل الوظيفة الحكومية التى ينشدونها، لكنهم يريدون الوظيفة الحكومية، لأنهم لايشعرون فى وظائفهم وأعمالهم بهذا القدر من الاستقرار والأمن النفسى الذى تعطيه الوظيفة الحكومية!..، وربما بسبب هذا الدافع وحده نستطيع أن نفهم، لماذا تركزت النسبة الأكبر من طالبى الوظائف ٩٩٠٪ على البرنامجين اللذين يتعلقان بتدبير وظائف حكومية، سواء فى ذلك برنامج تشغيل ١٧٠ ألف شاب فى الجهاز الحكومى يعملون مدرسين وأطباء ودعاة ومتخصصين فى الوزارات المختلفة، أو برنامج تعيين خمسة شباب فى كل قرية، يشكلون مكتبا للاحصاء والمعلومات يتابع أحوال القرية المصرية، أما باقى برامج التشغيل التى قدمتها الحكومة، سواء برامج التدريب المهنى، أو برامج الإلحاق على شركات مقاولات فى المحافظات، يتم تشجيعها بقروض تصل إلى ١٠ آلاف جنيه لكل متدرب، أو بأعمال يصل حجمها إلى ٢٥٠ ألف جنيه فى كل قرية، هذه البرامج غير الحكومية لم تحظ بحماس طالبى العمل ، وهبطت نسبة المتقدمين إليها إلى حدود واحد فى المائة فقط، ربما لأن الجميع لايزال يفضل «الميرى»، أو لأنهم يستشعرون عدم جدية الفرص المطروحة، لقلة ثقتهم فى فرص العمل التى يقدمها القطاع الخاص!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

جزء كبير أيضاً من طالبي العمل يصل إلى حدود ٣٠٪ من أعداد المتقدمين تتجاوز أعمارهم الأربعين عاما، متزوجون ويعولون أسرا بالفعل، ويدبرون أرزاقهم من وظائف وأعمال ساعدتهم علي تكوين هذه الأسر، لكنهم لايزالون يأملون رغم اقترابهم من سن المعاش في الوظيفة الحكومية، ويزاحمون أصحاب الحق الأصلي، الخريجين العاطلين الذين يبحثون عن فرصة عمل ولا يجدونها.

وربما يكون السبب الثالث فى تضخم عدد المتقدمين، هو كتلة النساء اللاتى يشكلن مايزيد على ٥٢ ٪ من حجم طالبى الوظائف، ومعظم هؤلاء سيدات عزفن عن الدخول إلى سوق العمل بعد زواجهن، وآثرن التفرغ لخدمة البيت والأطفال، لكنهن يشعرن الآن وتحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وزيادة مطالب الحياة، أن الوظيفة يمكن أن تساعد على تحسين ظروف حياتهن الأسرية، خصوصاً أن الأطفال قد كبروا وشبوا عن الطوق.

ولهذه الأسباب الثلاثة فإن تضخم أعداد الذين تقدموا طلبا لهذه الوظائف لايعكس بالفعل الحجم الحقيقى لمشكلة البطالة، التى تخلص فى نسبة ربما تصل إلى ٦٥ ٪ من حجم المتقدمين، تتراوح أعمارهم، مابين عشرين وثلاثين عاماً، أنهوا تعليمهم مابين أعوام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، دون أن يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل.

❐❐❐

ومع ذلك فما من شك فى أن المعلومات والبيانات التى سوف تتوفر للحكومة من خلال فرز طلبات المتقدمين ومراجعتها، سوف تقدم لأول مرة فى مصر خريطة دقيقة لمشكلة البطالة، تكشف أبعادها وينابيعها وحجمها الحقيقى، بعد أن تضاربت تقديرات المتخصصين وغير المتخصصين حول حجم الظاهرة فى غياب الدراسات العلمية، التى تكاد تكون وقفا على دراسة وحيدة، قام بها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء قبل عدة سنوات، قدرت حجم بطالة الخريجين فى مصر بحوالى مليون ونصف المليون، يشكلون نسبة تصل إلى حدود ٩٪ من قوة العمل، وهى نسبة مرتفعة بالفعل قياساً على نسب البطالة فى الدول المتقدمة التى تتراوح ما بين ٤و٥٪، لكنها يمكن أن تكون نسبة مقبولة قياساً على نسب البطالة فى العالم العربى التى تصل فى المتوسط إلى حدود ١٥٪ ، لكنها تتصاعد فى بعض الدول مثل الجزائر واليمن إلى حدود ٣٠٪ .

وإذا كان صحيحاً وهو صحيح بالفعل، أن طلبات المتقدمين للحصول على هذه الوظائف قد تضخمت، لأن نسبة كبيرة من العاملين حديثاً فى القطاع الخاص قد زاحمت المتعطلين أصحاب الاستحقاق الحقيقى، لإحساس هؤلاء أن الوظيفة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحكومية تمنحهم الاستقرار والأمن الذى يفتقدونه فى عقودهم الشفاهية مع القطاع الخاص، رغم أنهم يتقاضون أجراً ربما يزيد كثيراً علي راتب الحكومة..، هنا يصبح ضرورياً أن نبحث عن حل يحقق قدراً من الاستقرار والأمن للعاملين فى القطاع الخاص ، ويضع فى اعتباره مصالح أرباب العمل الذين يقدمون لهؤلاء فرص عمل لا تقننها أية عقود مكتوبة، ربما لأنهم يحسون أن الظروف الاقتصادية أو حداثة منشآتهم لاتساعدهم على أن يقدموا التزاما أبديا بعقود عمل لاتنتهى إلا بالوفاة أو سن المعاش.

ولست أفهم، لماذا يتعثر إصدار قانون العمل الموحد الذى ربما يحقق بعض الطمأنينة لهؤلاء رغم مايقال من أن مشروع القانون جاهز بكل بنوده، وأنه يحظى بموافقة اتحادات العمال وأصحاب العمل، ويحقق بصورة متوازنة مصالح الجانبين ؟!

ولست أفهم أيضاً ، ما الذى يحول فى ظل ظروف الركود الاقتصادى أو حداثة المنشأة الاقتصادية، أن يكون هناك حكم انتقالى فى قانون العمل يعطى لأرباب العمل فرصة إنهاء تعاقدهم مع العمال الذين يتم تعيينهم حديثا إذا تعثرت المنشأة الاقتصادية مع التزام أرباب العمل بفترة إنذار كافية، وتعويض مناسب لايقل عن مكافأة شهر عن كل سنة خدمة..، أليس ذلك أجدى من صيغة التعاقد الشفهى وأكثر طمأنينة للعامل، إن كان متعذرا على أصحاب العمل لحداثة منشآتهم أو لظروف الركود الاقتصادى أن يقدموا التزاما أبديا بعقود عمل لاتنتهى الا بالوفاة أو سن المعاش!؟

وإذا كانت معظم طلبات التوظيف تفضل برامج التشغيل الحكومى وبنسبة ٩٩٪ على فرص العمل فى القطاع الخاص، حتى إذا دخلت الحكومة طرفا ضامنا أو مشجعا للقطاع الخاص، يصبح من الضرورى أن تعيد الحكومة النظر فى برامج التشغيل التى يشارك فيها القطاع الخاص، لأن هناك أخطارا بالفعل فى أن تتكبد الحكومة هذا الحجم الضخم من الأموال الذى يتمثل فى قروض تقدمها إلى شركات المقاولات الصغيرة بمعدل ١٠ آلاف جنيه عن كل فرصة عمل، أو حجم من الأعمال يتم إسناده إليها، دون أن يقابل ذلك فرص عمل حقيقية للشباب مع إمكان تسوية كل الأوراق بما يؤكد أن التشغيل قد تم رغم أنه سوف يكون فى الأغلب تشغيلا صوريا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

صحيح أن هذه التجربة مارستها وبنجاح دول عديدة قدمت للقطاع الخاص قروضا وأعمالا نظير تشغيله للشباب، لكننا لانعرف حتى الآن شيئا عن الضمانات التى سوف يقدمها صاحب العمل لضمان استمرار المتدرب فى عمله بعد الحصول على القرض، ولأننا لا نعرف أيضا ما هو مصير الشباب الذين يلتحقون بشركات حصلت على حجم من الأعمال لقاء تشغيلهم، وهل تستمر الشركة فى تشغيل هؤلاء الشباب متى انتهت من تنفيذ حجم الأعمال التى حصلت عليه نظير تشغيلهم، أم يكون من حقها إنهاء تشغيلهم؟!

إن حكومة الدكتور عاطف عبيد تربط إنفاق مايزيد على مليار ومائتى ألف جنيه، بمعدل ٢٥٠ ألف جنيه لكل قرية بمدى استعداد شركات المقاولات فى المحافظات لتشغيل عدد من شباب القرية أو المحافظة.. وأعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يفسح المجال لصور عديدة من الزيف والتزييف تبدد أموال الحكومة دون أن يسفر ذلك عن تشغيل حقيقى للشباب، وأظن أن الحكمة تقضى بمحاسبة هذه الشركات على الأعمال التى أسندت إليها، مع تحريرها من التزامها بعقود عمل أبدية مع العاملين لا تنتهى إلا بالوفاة أو المعاش، وإعطاء رب العمل الحق فى إنهاء تعاقده مع العامل مع التزامه بفترة إنذار كافية وحجم تعويض مناسب، لأن تحرير القطاع الخاص حتى ولو لفترة انتقالية معقولة من التزامه بهذه العقود الأبدية سوف يزيد من جرأته على توليد فرص عمل جديدة، دون الحاجة إلى أية حوافز حكومية، تتمثل فى قروض يتحصل عليها من الدولة لقاء كل فرصة عمل يقدمها للشباب، أو تتمثل فى أعمال تُسند إليه بالأمر المباشر، لأن ازدهار العمل ونجاحه هو الضمان الوحيد لاستمرار صاحب العمل فى تشغيل عماله، ولست أظن أن أى صاحب عمل يمكن أن يقدم على إنهاء خدمة عامل لديه يحس أنه يحقق من وراء جهده عائدا وكسبا مضمونا.

❐❐❐

ومع ذلك فان نقطة الضعف الرئيسية فى برنامج الدكتور عاطف عبيد أنه اعتمد فى مواجهته لمشكلة البطالة وتشغيله للشباب مرة أخرى على التوظيف الحكومى، ليزيد من حجم بيروقراطية الجهاز الإدارى الذى يتجاوز عدده الآن ٦ ملايين موظف يزيدون إلى ثمانية ملايين إذا أضفنا الشرطة والأمن والجيش، يتحصلون على رواتب قدرها ٣٢ مليار جنيه فى العام، تشكل نسبة ٢٥ ٪ من حجم الموازنة العامة، ويتوزعون على ٦٣٠ وحدة إدارية، تتمثل فى الوزارات والمصالح والهيئات العامة، وقطاع الأعمال العام ووحدات الحكم المحلى بمعدل موظف واحد لكل ثمانية مواطنين، وهو رقم لا مثيل له فى العالم أجمع، لأنه فى معظم بيروقراطيات العالم يكفى موظف واحد لخدمة ٦٠٠ مواطن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لقد كان المأمول أن تعتمد برامج التشغيل التى قدمها الدكتور عاطف عبيد على النمو المتزايد لفرص العمل فى القطاعات المنتجة، اعتماداً على استثمارات القطاع الخاص التى كان من المقدر أن تصل إلى حدود ٥٥ مليار جنيه، لكن عجز القطاع الخاص عن توليد أية فرص عمل جديدة فى القطاعات المنتجة هو الذى دفع حكومة د. عاطف عبيد إلى أن تبنى برنامجها فى تشغيل الشباب اعتماداً على التوظيف الحكومى، كي تخفف من حدة مشكلة البطالة التي أصبحت واحدا من أهم عوامل التوتر الاجتماعى.

غير أن مافعله الدكتور عاطف عبيد هذا العام لن يكون قابلا للتكرار فى العام القادم، لأن قدرة الجهاز البيروقراطى على قبول المزيد من الوظائف قد جاوزت حد الإشباع لتصل إلى نوع من البطالة المقنعة التى تتمثل فى زيادة أعداد العاملين بصورة ضخمة تزيد على حجم العمل وتتسبب فى تعويقه، فضلا عن أن حجم الاستعواض السنوى لايزيد على ٩٠ ألف وظيفة فى أحسن الأحوال، تماثل عدد الوظائف التى تخلو كل عام بوفاة أصحابها أو خروجهم على المعاش.

وإذا كانت حكومة الدكتور عاطف عبيد سوف تنجح هذا العام فى تشغيل مئات الآلاف من الخريجين العاطلين الذين يتطلعون منذ عدة سنوات إلى فرصة عمل فإن استمرار نجاحها فى العام القادم فى مواجهة مشكلة البطالة، سوف يكون رهنا بقدرتها على أن تعالج أوجه الخلل فى قدرة الاقتصاد الوطنى على توليد استثمارات جديدة، وبنجاحها فى إصلاح الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها قطاع الأعمال ، خصوصاً كبار رجاله، عندما لجأوا إلى تمويل مشروعات عديدة تفتقد الجدوى الاقتصادية. واستسهلوا الاقتراض من البنوك ليمارسوا نوعاً من الفشخرة الكاذبة على حساب المودعين، وتقاعسوا عن الوصول إلى أسواق التصدير فى الخارج اعتماداً على السوق المحلية إلى أن وصلت حد الإشباع، وعجزوا عن تكتيل جهودهم فى مؤسسات ضخمة تقدر على منافسة المؤسسات الدولية العملاقة، فظلوا مجموعة من المؤسسات الشظايا الصغيرة تتناحر فيما بينها رغم الخطر الذى يحدق بالجميع، مثلما حدث ويحدث فى قطاعات الحديد والصلب والسلع الهندسية، التى تتوزع على مؤسسات صغيرة متناحرة تعجز عن تطوير جهدها، وتعجز عن تحسين إنتاجها لعدم قدرتها على تطوير الانتاج وتمويل البحث العلمى الذى يخدم هذا التطوير، طالما ظلت فى إطار وضعها الراهن كمؤسسات صغيرة متناحرة.

ويكتمل مع ضرورة إصلاح قطاع الأعمال وتقويم اعوجاجه تشجيع القطاعات الحرفية، وتقديم العون الفنى لمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة، وزيادة نصيبها من ائتمان البنوك الذى يذهب معظمه لكبار رجال الأعمال، رغم أن النسبة الأكبر من فرص العمالة تتولد فى هذه القطاعات، كثيفة الإنتاج، كثيفة العمالة التى تشكل الجزء الأكبر من قوام الاقتصاد الوطنى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية